# مسببات تراجع مستويات الانتاج في شركة نفط الشمال حتى نهاية عام ٢٠١٤

أ. د. علاء طه ياسين
جامعة سامراء- كلية التربية

الباحث: اياد علي حسين مهدي

**الملخص**

عدت شركة نفط الشمال إحدى أهم الشركات المكونة للقطاع النفطي في العراق، بل والمؤثرة في اقتصاده، لأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل أساس على النفط، وإن أي تراجع في انتاجه يؤثر سلباً على واردات العراق المالية، لذا يركز بحثنا هذا في ثناياه على مسببات تراجع مستويات الإنتاج في شركة نفط الشمال بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى عام ٢٠١٤، مما يتيح للدراسات المستقبلية معالجة تلك المسببات ووضع الحلول لها.

**الكلمات المفتاحية:** العراق، الاقتصاد، كركوك، ٢٠٠٣.

## The reasons for the decline in production levels in the North Oil Company until the end of 2014

**Ayad Ali Hussein Mahdi**
**Dr. Alaa Taha Yaseen**

University of Samarra- College of Education

**Abstract**

The North Oil Company is considered one of the most important companies that make up the oil sector in Iraq, and even influences its economy, because the Iraqi economy depends mainly on oil, and any decline in its production negatively affects Iraq's financial imports, so our research focuses on the causes of the decline in production levels. In the North Oil Company after the American occupation of Iraq until 2014, which allows future studies to address these causes and develop solutions for them.

**Keywords**: Iraq, Economy, Kirkuk, 2003.

**المقدمة:**

ان دراسة التاريخ المعاصر في العراق، ولاسيما فيما يخص التاريخ الاقتصادي وبخاصة جانب القطاع النفطي، يتطلب دراسة تاريخ شركة نفط الشمال التي تعد إحدى أهم الشركات النفطية المكونة لذلك القطاع المهم والحيوي في الاقتصاد العراقي والتي تبيّن قوته، ولاسيما ان النفط هو الركيزة الأساسية المحركة له، فضلاً عن ان النفط اللافت الرئيس لتوجه الاطماع الاجنبية الاستعمارية للعراق، وإن أي تراجع في إنتاج النفط يؤثر سلباً على اقتصاد العراق والحالة المعيشية للفرد.

من هنا جاءت أهمية اختيار موضوع (مسببات تراجع مستويات الانتاج في شركة نفط الشمال حتى نهاية عام ٢٠١٤) للوقوف على أهم التحديات التي تواجه الإنتاج النفطي وصناعته في شركة نفط الشمال.

قُسّم البحث إلى ثلاثة محاور، تضمن المحور الأول تاريخ تأسيس شركة نفط الشمال، وتحدث المحور الثالث عن مصاعب الإنتاج في شركة نفط الشمال، أما المحور الثالث فركز على مسببات تراجع مستويات الانتاج في شركة نفط الشمال.

**أولاً: تاريخ تأسيس شركة نفط الشمال**

عدت شركة نفط الشمال هي الوارث الحقيقي الأول لـ(شركة نفط العراق)، وبذلك فأن تاريخها تجاوز (١٠٠ عام) من عام ١٩١٢، وهو تاريخ العام الذي أسست بهِ أولى شركات التنقيب والاستخراج عن النفط في العراق، إذ تم في بدايات القرن العشرين عندما كان الحكم العثماني للعراق ما يزال قائماً وذلك بالاتفاق بين المصرف الاهلي العثماني[١]،الذي مثلت جزء منه شركة شل البريطانية British Shell Company، والمصرف الوطني الالماني بتأسيس شركة تحت اسم شركة النفط التركية، التي بدأت بالتوسط للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في العراق، استطاعت الشركة بعد جولة من المفاوضات مع الحكومة العراقية التوصل الى اتفاق امتياز في عام ١٩٢٥، وتم ذلك الامر واستمرت اعمال التنقيب عن النفط العراقي الذي تكلل باكتشاف اول بئر في حقل كركوك في عام ١٩٢٧[٢].

ليعقب ذلك في ٨ حزيران ١٩٢٨، الاتفاق على استبدال أسم شركة النفط التركية باسم شركة نفط العراق IPC[٣]، لتتم لاحقاً مفاوضات بين الشركات النفطية العالمية وشركة نفط العراق، مكنت الاخيرة من التوصل إلى اتفاقية نفطية في عام ١٩٣١، تم بموجبها الاتفاق على ان تشغل مساحة الشركة الاراضي الواقعة شمال بغداد ومناطق شرق دجلة بما يعادل (٣٢٠٠٠ ميل ٢)[٤].

استمر الوضع على ما هو عليه حتى صدور قانون تأميم النفط العراقي ذو (الرقم ٦٩)، في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ ، الخاص بشركة نفط العراق المحدودة في المناطق المحددة لها لتصبح جميع منشأتها وحقولها النفطية تابعة للحكومة العراقية، مع خروج الشركات الاجنبية من تلك الشركة، وأصبحت في نهاية المطاف مسؤولية حقول النفط الشمالية تابعة إلى الشركة العراقية للعمليات النفطية، التي استمر عملها مع صدور (قانون ١٠١ لسنة ١٩٧٦)، الخاص بتنظيم عمل وزارة النفط[٥]، ثم بعد قرابة عقد من الزمن نشطت شركة النفط الوطنية بشكل كبير في عام ١٩٨٧ بعد اعادة تنظم وزارة النفط، الذي مهد لنتائج مهمة، مثل الغاء شركة النفط الوطنية العراقية واستحدثت شركات نفطية وطنية مستقلة تحت اشراف مباشر من قبل وزارة النفط[٦]، ومنها شركة نفط الشمال الحالية التي تقوم بمهام انتاج النفط الخام والغاز من الحقول النفطية الواقعة في النصف الشمالي من العراق[٧]، جاء ميلاد السنة التأسيسية لشركة نفط الشمال في الأول من حزيران من العام ١٩٩٨[٨]، وتمت الموافقة القانونية على تشريعها في الأول من كانون الثاني عام ١٩٩٩ بتكلفة قدر رأس مالها (٢٠٠ر٣٨٧ر١٨٩ر٢ – مليارين ومئة وتسعة

وثمانون مليون وثلاثمئة وسبعة وثمانون الف دينار عراقي) استنادا لأحكام المادة (٦) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧[٩].

يقع مقر الشركة الاساس في محافظة كركوك، وتمتد أعمال ونشاطات الشركة على الرقعة الجغرافية الممتدة من الحدود التركية شمالاً حتى خط العرض ٣٢.٥ درجة جنوباً، ومن الحدود الايرانية شرقاً وصولاً إلى الحدود السورية والأردنية غرباً، ضمن حدود في محافظات: (كركوك، نينوى، صلاح الدين، الانبار)[١٠]

**ثانياً: مصاعب الإنتاج في شركة نفط الشمال:**

بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، وتغير النظام السياسي فيه، كان من المفترض ان يشهد القطاع النفطي العراقي بشكل عام، والمنطقة الجغرافية التابعة لشركة نفط الشمال بشكل خاص نهضة كبيرة، نظراً لتوفر الاموال اللازمة لأحداث تلك النهضة والتنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتها القطاع النفطي، غير ان ما مر به العراق من ظروف الاحتلال الامريكي والاضطرابات الامنية، ناهيك عن الصراعات السياسية أدى الى تعطيل عجلة التقدم الذي اصاب بدوره القطاع النفطي الذي لم يشهد تطوراً ملحوظاً، فمنذ عام ٢٠٠٤، دخل العراق في تلك الازمات المتتالية التي اثرت بشكل كبير على حجم الانتاج الفعلي له من النفط ليبلغ (٢,١٨١ مليون برميل في اليوم)[١١].

رافقت تلك المصاعب في الانتاج، فشل أغلب خطط وزارة النفط في تطوير القطاع النفطي بالتنسيق مع وزارة المالية، لاسيما في السنوات من (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)، وهي السنوات التي شهد العراق فيها اوضاعاً سياسية وامنية خطيرة اثرت بشكل كبير في مجال التطوير والتنمية الاقتصادية بشكل عام، والقطاع النفطي الذي يعد المرتكز الاساس للاقتصاد العراقي بشكل خاص، وهو ما فاقم جهود وزارة النفط والشركات الوطنية الملحقة بها، لاسيما شركة نفط الشمال، في انجاز اغلب خطط التطوير والاستثمار والانتاج في الحقول النفطية، فعلى سبيل المثال لا الحصر نرى بأن مشاريع حفر الابار رغم تواضع الخطط الموضوعة لها من قبل الوزارة مقارنة بالحاجة الفعلية فان النسبة الاكبر منها لم يتحقق على ارض الواقع، اذ بلغ عدد الابار المحفورة بشكل كامل (٦ آبار) في حقول شركة نفط الشمال، من اصل (٩٨ بئراً)، كان مخططاً انجازها في الشركة، في حين بلغت نسبة الانجاز لـ (١٢ بئراً) نسبة (٣٦ %)، رافق ذلك مشكلة اعتماد شركة نفط الشمال حتى عام نهاية عام ٢٠٠٨، بشكل رئيس على المجهزين الخارجيين في تلبية الحاجات المواد والمستلزمات التي تطلبها في اعمال صيانة حقولها النفطية، وفي تغطية متطلبات

العمليات التشغيلية والانشاء والتطوير والتوسيع، ، فان التأخير في الحصول على تلك الطلبات كان يسبب توقفات مستمرة في انتاج حقول الشركة، وهو ما اثر على نشاط الشركة الاقتصادي، كما اعاق عمليات البناء والاصلاح والتطوير في وقت سجل انتاج وتصدير النفط الخام معدلات متدنية في الشركة، جراء مشاكل المرافقة للإنتاج من الحقول النفطية إلى منشآت التصدير[١٢]، استمرت تلك المعدلات المتدنية بشكل متقارب حتى عام ٢٠٠٩ التي وصل فيها حجم الانتاج الفعلي من النفط الخام إلى (٢,٣٥٨ مليون برميل في اليوم)، وشكل حجم انتاج الحقول الشمالية التابعة لشركة نفط الشمال ما نسبته (٢٧٪) من مجموع انتاج العراق للسنة الاخيرة [١٣]، كما ترجع أسباب تلك المستويات المنخفضة للإنتاج النفطي في حقول شركة نفط الشمال بدرجة الاساس جراء الاحتلال الامريكي للعراق، وما رافقه من عمليات تدمير وتخريب وسلب ونهب نالت منشئات الشركة نصيبها منه، واستمرت معدلات التراجع في حجم انتاج الشركة حتى انتهاء الاحتلال العسكري الامريكي في عام ٢٠١١، في مستويات متذبذبة في الصعود والهبوط عما عليها من مستويات ما قبل عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٤[١٤]، ويبين الجدول ادناه: (حجم انتاج شركة نفط الشمال والنسبة المئوية من حجمها بالنسبة لانتاج بقية حقول شركات العراق).

**الجدول رقم (١) معدل انتاج النفط الخام في شركة نفط الشمال للمدة من عام (٢٠١١ – ٢٠١٤ برميل/سنة)[١٥].**

| السنة | انتاج شركة نفط الشمال | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ٢٠١١ | ٢١٨٧١٦٠٩٥مليون | ٥.٢٥٪ |
| ٢٠١٢ | ٢٠٨٨٥٨٧٩٣مليون | ٥.٠٢٪ |
| ٢٠١٣ | ١٨٥٨٣٩٦٣٦مليون | ٤.٤٦٪ |
| ٢٠١٤ | ١٣٥١٤٥٧٦٠مليون | ٣.٢٥٪ |

يتضح من الجدول على الرغم من ذلك التراجع والتذبذب الذي اصاب قدرات شركة نفط الشمال الانتاجية إلا ان الشركة منذ عام نهاية ٢٠١١ وبداية عام ٢٠١٢، عاودت قدراتها الانتاجية بالارتفاع شيئاً فشيئاً قياساً في السنوات التي قبلها، نتيجة اصلاح وتطوير بعضاً من منشاتها النفطية، فضلاً عن ان الشركة حصدت ثمار جولات التراخيص الاولى التي اجرتها الحكومة العراقية في ٣٠ ايلول ٢٠٠٩، وجولة التراخيص الثانية في ٢٠ تشرين الاول ٢٠١٠، في حقل كركوك وخباز والقيارة ونجمة[١٦]، ليبلغ إجمالي حجم الانتاج الفعلي للعراق في عام

٢٠١٢، (٢,٨٤٥ مليون برميل في اليوم) لترتفع بدورها نسبة مشاركة شركة نفط الشمال في انتاج النفط العراقي بنسبة (٣٨ %) خلال المدة ذاتها[١٧]، وهو ما أمكن الشركة من تجهيز مصافي الشمال بالنفط الخام، ويبين الجدول أدناه: (حجم كميات النفط الخام المجهز من قبل الشركة للمصافي الشمالية).

**الجدول رقم (٢) كمية النفط الخام المجهز من قبل شركة نفط الشمال الى شركة مصافي الشمال للسنوات (٢٠٠٩ – ٢٠١٤)[١٨].**

| السنة | كميات النفط الخام المجهز لمصافي الشمال | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| ٢٠٠٩ | ١٠٢٠٠٦٦٥٢ مليون | ٪١٣.٠ |
| ٢٠١٠ | ١٠٥٩٥٢٨٧٤ مليون | ٪١٣.٥ |
| ٢٠١١ | ١٠٣٠٠٥٤٥٦ مليون | ٪١٣.١ |
| ٢٠١٢ | ١٠٨٨٣١٢٥٥ مليون | ٪١٣.٩ |
| ٢٠١٣ | ١١٠٩٠٩٢٣٧ مليون | ٪١٤.١ |
| ٢٠١٤ | ٥١٣١١٢٧٢ مليون | ٪٦.٥ |

يتضح من الجدول اعلاه كميات التجهيز تجهيز مصافي الشمال بالنفط الخام من حقول شركة نفط الشمال التي بلغت، في الاعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ وصولاً إلى نهاية عام ٢٠١٣ (١١٩,٠٠٩٢٣٧ مليون)، لاسيما وان مصافي الشمال تعد اكبر المصافي المتواجدة في العراق، التي يتم تجهيزها من قبل شركة نفط الشمال، بالاعتماد على نفط الحقول الشمالية عبر خطوط الانابيب[١٩]، تلك النسب العالية من انتاج حجم الحقول الشمالية وتجهيزها لمصافي الشمال، لاسيما مصفى بيجي، تراجعت وحدث فيها فجوة كبيرة كما مبين في الجدول أعلاه، جراء احداث عام ٢٠١٤ واحتلال تنظيم داعش الارهابي لأغلب المحافظات التي عدتً الحيز المكاني لأعمال ونشاطات شركة نفط الشمال[٢٠]، الذي زامنه في السنة ذاتها توقف مصافي (بيجي، صلاح الدين ١، صلاح الدين ٢، الصينية، القيارة، الكسك، حديثة) التابعة للشركة، ما عدا مصفى كركوك الذي استمر في العمل، وهو جعل من شركة نفط الشمال تقوم بتجهيز مصافي في اقليم كردستان، لاسيما (مصفى بازيان في محافظة السليمانية بطاقة ٢٠ الف برميل يومياً ، ومصفى كار الذي تديره شركة كار بطاقة ٤٠ ألف برميل يومياً بالنفط الخام) كون تلك المصافي مصممة في عمليات تصفية النفط الخام من النوع الخفيف والذي ينتج في شركة نفط الشمال[٢١].

من الأمور التي اسهمت في رفع حجم الانتاج في شركة نفط الشمال عمليات الحفر التي قامت بها شركة الحفر العراقية فرع كركوك، تحديداً منذ عام ٢٠٠٩، استمرت بشكل متقطع حتى عام ٢٠١٣، لاسيما بعد استتباب الاوضاع الامنية في البلاد في تلك المدة، لصالح شركة نفط الشمال، إذ بلغت عدد الآبار المحفورة (٨١ بئر)، واستصلاح (٣٤ بئر) تضرر جراء عمليات الاحتلال فضلاً عن عمليات السلب والتخريب وهذه موزعة على حقول عدة للشركة[٢٢]، ويأتي ذلك في اطار خطة وزارة النفط العراقية في رفع كفاءة مستويات الانتاج في الشركة بالنسبة لحقولها الشمالية، لاسيما (حقل كركوك – بابا كركر، وحقل باي حسن، وحقل عجيل، مع اعادة تأهيل عدة ابار في حقل خباز النفطي الذي تمت اعادة تأهيله عامي ٢٠٠٩، وعام ٢٠١٢، لكن سرعان ما توقفت عمليات الحفر تلك جراء احداث عام ٢٠١٤، وهو ما ادى الى تراجع كبير في مستويات الحفر والاستصلاح وحتى الانتاج والاستثمار في شركة نفط الشمال الى مستويات متدنية جراء الظروف الامنية[٢٣].

مع ذلك تبقى هناك عدة مشاكل اساسية فنية وادارية وامنية وسياسية، اسهمت بشكل كبير في تراجع وتذبذب نسب الانتاج في حقول شركة نفط الشمال من سنة لأخرى، التي كما اشرنا سابقاً بدأت بوادرها خلال مدة الاحتلال الامريكي، ومنها ما تفاقمت بعد نهاية الاحتلال منذ عام ٢٠١١، حتى عام ٢٠١٤، والتي يمكن توضحها على النحو الاتي:

**ثالثاً: مسببات تراجع مستويات الانتاج في شركة نفط الشمال:**

١. **المشاكل الامنية والسياسية**

عصفت بالعراق عدة مشاكل امنية وسياسية، بدأت منذ ٢٠٠٣، واثرت بشكل كبير في تدني مستويات الاستخراج والانتاج والنقل في الشركة، إذ شكلت نسبة مساهمة الشركة حتى عام ٢٠١٤، نسبة قليلة من اجمالي انتاج العراق من النفط الخام، حيث بلغت، لاسيما بعد الاستقرار النسبي الذي حصل في الاوضاع الامنية والسياسية في البلاد منذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١ ما نسبته (١٧ %)، ثم هبطت تلك النسبة مع تصاعد خطورة الاوضاع الامنية في المحافظات التي تتواجد فيها حقول الشركة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، إلى نسبة (١١.٣ %)، حتى بلغت ادنى مستوياتها لها في عام ٢٠١٤، لاسيما مع احتلال تنظيم داعش لأغلب تلك المحافظات التي تواجدت فيها حقول الشركة لتشكل نسبة (٥.٢ %)[٢٤]، نظراً لأسباب عدة تأتي في مقدمتها التفجيرات التي تعرضت لها المنشئات النفطية في محافظات صلاح الدين وكركوك ونينوى، زاد ذلك طبيعة الخلافات السياسية ما بين الحكومة المركزية في بغداد، وما بين حكومة اقليم كردستان في اربيل، على ملفات سياسية عدة، يأتي النفط في مقدمتها، لاسيما فيما يخص ادارة

شؤون محافظة كركوك الغنية بالنفط والطاقة والمناطق المتنازع عليها، في ادارة الحقول النفطية المتواجدة في تلك المحافظات، تلك الخلافات نراها سببت من جهة ثانية في بقاء اغلب المنشأت النفطية التابعة لشركة نفط الشمال على قدمها في اتباع الاساليب القديمة المتعبة في ادارة الحقول واستخراج النفط ومعالجة خصائصه، كما اسهمت من تقليل فرص الشركة من الاستفادة من جولات التراخيص في تطوير واستثمار حقولها ومرافقها النفطية ما عدا حقلي القارة ونجمة في محافظة نينوى، جدير بالذكر ان (الشركة الانغولية) المتعاقدة في تطوير الحقلين الاخيرين توقفت عن العمل بسبب احداث عام ٢٠١٤، بداعي الوضع الامني[٢٥].

٢. **المشاكل الفنية والادارية**، التي تتحدد في المسببات الاتية:

**(أ). مشكلة قدم المنشأت وتأخر انجاز المشاريع الاستثمارية والتطويرية في حقول الشركة:**

من المشاكل الاخرى التي عانت منها شركة نفط الشمال والتي بطبيعة الحال اثرت في مستويات حجم قدراتها الإنتاجية والتصديرية هي مشكلة قدم المنشآت والمعدات والتقنيات المستخدمة في الشركة، والتي تعود معظمها الى بدايات القرن العشرين وهي لا تزال حتى وقتنا الحالي تعتمد في عمليات الانتاج وفق الطرق والمعدات القديمة[٢٦]، ولعل ذلك السبب الرئيس الذي يفسر تراجع الحقول الشمالية مما في مستويات الانتاج والجودة واتباع آليات وطرق قديمة في الاستخراج والانتاج النفطي فيها، فاقم من اثار تلك المشكلة قلة التخصيصات المالية المخصصة للشركة من قبل وزارة النفط المركزية بالتنسيق مع وزارة المالية، لتطوير الاساليب المتبعة في ادارة الحقول واستخراج نفوطها[٢٧]، وجدير بالذكر ان وزارة النفط العراقية كانت قد وضعت عدة خطط هدفت من خلالها تطوير حقول نفطية عدة في الشركة منذ عام (٢٠٠٠ – ٢٠١٣)[٢٨]، ويبين الجدول التالي: (ملامح تلك الخطط التي استهدفت الحقول التابعة لشركة نفط الشمال ونسب انجازها)، على اعتبار ان عام ٢٠١٤، لم تحدث فيه اي عمليات تطوير واستثمار نظراً للتحديات الامنية التي واجهها العراق في تلك السنة.

الجدول رقم (٣) خطط تطوير الحقول التابعة لشركة نفط الشمال للمدة من عام (٢٠٠٠ – ٢٠١٤) [٢٩].

| الحقول | الانتاج المستهدف ألف برميل يومياً | نوع التطوير | كلفة التطوير مليون دولار | مقدار الإنجاز |
|---|---|---|---|---|
| قيارة – نجمة – قصب – جاوان | ١٧٠ | عقد تنفيذ | ٥٠٠ | لم ينفذ |
| جلابات– قره جوق – خشم الأحمر – قمر | ١٢٠ | عقد تنفيذ | ٥٠٠ | لم ينفذ |
| كركوك | ٦٠٠ | عقد خدمة | ٢ | لم ينفذ |
| القيارة | ١٢٠ | عقد خدمة | ٥ | قيد التنفيذ |
| نجمة | ١١٠ | عقد خدمة | ٦ | قيد التنفيذ |
| كركوك | ٦٠٠ | عقد تطوير | ٩٦ | انتهاء العقد |
| حمرين | ١٠٠ | عقد خدمة | ٢ | لم ينفذ |

في بداية الأمر وضعت وزارة النفط خطة قبل عام ٢٠٠٣، لتطوير (حقل قره جوق) في محافظة كركوك، وحقول (نجمة، قيارة، جاوان، قصب) كلها في محافظة نينوى تابعة لشركة نفط الشمال، فضلاً عن (حقل بلد) في محافظة صلاح الدين، و(حقل شرق بغداد) في محافظة بغداد، قبل ان تنقل إدارته إلى شركة نفط الوسط[٣٠]، كما استهدف خطط الوزارة ايضاً تطوير حقول (جوان، جلابات، خشم الاحمر) كلها واقعة في محافظة ديالى، قبل ان تنقل ادارة حقول تلك المحافظة الى شركة نفط الوسط في عام ٢٠٠٩، لكن تلك الخطط التطويرية للحقول لم تنفذ جراء احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، في الوقت الذي اهملت بعد الاحتلال الامريكي للبلاد[٣١].

على اثر استتباب الاوضاع الامنية في البلاد، لاسيما منذ عام ٢٠٠٩ بدأت لكن بشكل تدريجي عمليات تطوير الحقول النفطية في الشركة، من قبل وزارة النفط بالتنسيق مع وزارة المالية في القيام بمشاريع التطوير والاستصلاح في حقول شركة نفط الشمال، ففي العام ذاته تم طرح حقل كركوك– بابا كركر، للتطوير في جولة التراخيص الأولى في ٣٠ حزيران من العام المذكور، لكن مع ذلك لم يتم ارساء ذلك الترخيص لشركة شل البريطانية، نظراً لطلب الشركة برفع رسم الخدمة إلى (٧.٨٩ دولار للبرميل الواحد)، وهو سعر مرتفع لقاء (٢ دولار)، كحد اقصى للسعر

المحدد من قبل وزارة النفط، إلى ان تم في عام ٢٠١٢، الاتفاق مع شركة (بي. بي – البريطانية)، على تطوير حقل كركوك، بتكلفة (٩٦ مليون دولار)، واخذت عملية تطوير الشركة المذكورة سنوات عدة لحقل كركوك، دون ان تحقق اي شيء يذكر على ارض واقع[٣٢].

في جولة التراخيص الثانية تم طرح حقلان فقط من حقول شركة نفط الشمال للتطوير هما: (حقل نجمة والقيارة) إذ تم الاتفاق مع (شركة سنانجول Sonangol – الأنغولية)[٣٣]، وتطوير الحقلين عبر عقد خدمة عن كل برميل منتج، إلا ان عمل تلك الشركة تلكئ جراء الاوضاع والتحديات الامنية[٣٤]، وتلتها في جولة التراخيص الثالثة التي بدأت في ايار ٢٠١٠، تطوير (حقل عكاز الغازي) في محافظة الانبار، الذي فازت به شركتي (كو ko غاز الكورية بوصفها المشغل، وشركة كازاميوني غاز الكازاخستانية Kaz Munai Gas)، كما ضمت جولة التراخيص الخامسة في ٣٠ ايار ٢٠١٢، اكتشاف الغاز الطبيعي في (٧ رقع استكشافية)، وقعت منها في محافظات نينوى والانبار[٣٥]، ويبين الجدول ادناه: (عمليات التطوير التي حصلت عليها الحقول النفطية الشمالية من نسب انجاز المشاريع للمدة من عام (٢٠١٠ – ٢٠١٣)، على اعتبار ان عام ٢٠١٤، لم تحدث فيه اي عمليات تطوير واستثمار نظراً للتحديات الامنية التي واجهها العراق في تلك السنة.

**الجدول رقم (٤) مشاريع تطوير حقول شركة نفط الشمال للمدة من عام (٢٠١٠–٢٠١٤)[٣٦].**

| السنة | مشاريع التطوير | الجهة المنفذة | التخصيصات المالية (مليون دينار) | النسبة المئوية للتنفيذ |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | تطوير حقل حمرين | شركة المشاريع النفطية | ٥٩٩٩٠ | ٤٤.١١ |
| ٢٠١١ | تطوير حقول ورفع انتاج | شركة نفط الشمال | ١٩٥٠٠٠ | ٥٠ |
| ٢٠١٢ | تطوير حقول | شركة المشاريع النفطية | ٦١٣٣٩ | %/١٠٠ |
| ٢٠١٢ | تطوير حقل حمرين | شركة المشاريع النفطية | ٦٣٤١٦٥ | ٤٨ |
| ٢٠١٣ | حفر وتطوير | شركة الحفر العراقية | ٦١١٦٣ | ٨٠ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٤ | تطوير حقل حمرين | شركة المشاريع النفطية | ١٨٧٨٢٢ | ٥٠ |
| ٢٠١٤ | حفر وتطوير | شركة الحقر العراقية | ٢٦٧٥٨ | ١٠٠ % |
| ٢٠١٤ | متطلبات حفر وإدامة | شركة نفط الشمال | ٥٢٨٣٤.٧ | ٤٠.٦٨ |
| ٢٠١٤ | عمليات حفر | شركة نفط الشمال | ٢٤٥٠٠ | ٤٠ |

يتضح من الجدول اعلاه يوجد تدني واضح في نسب انجاز المشاريع في المدة نفسها، إذ لم تكتمل منها سوى خطتان في المدة ذاتها، في حين تراوحت نسب انجاز بقية المشاريع ما بين (٤٠٪ إلى ٨٠ %)، في حين توقف تماماً جراء الاحداث والتحديات الامنية.

**(ب). مشاكل قلة الحفر واستصلاح الآبار وتطوير حقول الشركة:**

لم تشهد المدة ما بين ٢٠٠٩ – ٢٠١٤، لاسيما مع استتباب الاوضاع الامنية في بعض فترات تلك المدة عمليات تطويرية واستثمارية في ابار الحقول النفطية المكتشفة (قيد التطوير) الممتدة في الرقعة الجغرافية التابعة لشركة نفط الشمال، او حتى اكتشاف وحفر حقول جديدة في الشركة بشكل كبير وهو ما اثر بشكل كبير جداً في مستويات الاستخراج والانتاج في الشركة، إذ اقتصرت عمليات الحفر والاستصلاح التي بدأت في عام ٢٠٠٩ وتأخرت جراء الاوضاع الامنية وقلة التخصيصات وقدم اجهزة الحفر حتى عام ٢٠١٢، في انجاز حفر واستصلاح بعض من الابار النفطية التابعة للشركة ما بين (٩٤ بئراً محفورة) و (٥٢ بئراً مستصلحة)، في الحقول المنتجة البالغ عددها (١٢ حقل نفطي) تابع لشركة نفط الشمال[٣٧]، وهي نسبة قليلة جداً إذا ما قورنت بطول تلك المدة الزمنية، لاسيما مع توفر رؤوس الاموال لدى الحكومة المناسبة في اتمام تلك العمليات، مع ذلك تركزت عمليات الاستصلاح والحفر حتى عام ٢٠١٤، في (٥ حقول) فقط هي: (حقل كركوك بابا كركر، حقل جمبور، حقل باي حسن، خباز، وحقل عجيل)[٣٨]، ويبين الجدول التالي: (الابار النفطية التابعة لشركة نفط الشمال التي تمت فيها عمليات الحفر والاستصلاح منذ عام ٢٠٠٩).

**الجدول رقم (٥) الابار النفطية التابعة لشركة نفط الشمال التي تم استصلاحها وحفرها من قبل شركة حفر العراقية خلال المدة من (٢٠٠٩ – ٢٠١٤)[٣٩].**

| السنة | الحقل | عمليات الاستصلاح | عمليات الحفر |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٩ | كركوك – باي حسن عين زالة – خباز | ١٥ | ١٣ |
| ٢٠١٠ | خباز – عجيل – باي حسن | ------- | ١٥ |
| ٢٠١١ | كركوك – جمبور – باي حسن – عجيل | ٨ | ٢١ |
| ٢٠١٢ | كركوك – خباز – باي حسن – جمبور | ٣ | ١٥ |
| ٢٠١٣ | كركوك – جمبور – خباز – باي حسن | ٨ | ٢٠ |
| ٢٠١٤ | -------[٤٠]. | ------- | ------- |

جدير بالذكر أن هناك جملة اسباب عدة كانت تؤدي فعلها في ضعف نشاط حفر واستصلاح الابار النفطية للشركة هي:

١. الفساد المالي والاداري الذي رافق تلك العمليات، لاسيما من قبل الشركات الاجنبية التي اوكل لها القيام بتلك العمليات.
٢. سوء ادارة تلك الشركات في انجاز تلك العمليات المهمة التي من شانها رفع مستويات القدرة الانتاجية في الحقول الشمالية التابعة للشركة.
٣. طبيعية البئر التركيبية، والتأخير الحاصل اثناء عمليات الحفر والاستصلاح نتيجة انتظار وصول مواد ووسائل الحفر ومعداتها الساندة.
٤. طبيعة الاجراءات الروتينية المعقدة التي تقوم بها الشركة للحصول على الموافقات الادارية منها أو من قبل وزارة النفط المركزية.
٥. تأثير الظروف الخارجة عن ادارة الشركة وشركات الحفر المختصة، من تلك الاعطال التي قد تحدث، وتأثير الظروف الامنية والسياسية في البلاد[٤١].

**(ج). مشكلة استغلال الغاز المصاحب في حقول الشركة:**

ذكرنا سابقاً كيف ان الغاز الطبيعي يتواجد في باطن الارض أما بصورة حرة: في ابار خاصة في مكامنه، تشكل النسبة الاعظم منه مواد هيدروكربونية غازية، او يكون بصورة غاز مصاحب، يخرج عند استخراج النفط من مكامنه التي تكون فيها النسبة الاعظم نفط خام، في الوقت الذي يختلف تواجد الغاز المصاحب من حقل لأخر(٤٢)، والغاز المصاحب هو الذي نشاهده في اعمدة اللهب الخاصة بالمنشآت النفطية، لاسيما في محطات العزل التي يتم فيها فصل النفط الخام عن الغاز المصاحب، أو في شعلة المصافي، وللغاز بشكل عام استخدامات مهمة نظراً للمزايا المعروفة التي يمتاز بها، في الاستخدامات المنزلية وفي توليد الطاقة الكهربائية(٤٣)، مع التطور التقني والتكنلوجي الحاصل أمكن استخدام الغاز من خلال تحويله لمشتقات هيدروكربونية مشابهة في استخدامها للمشتقات النفطية كوقود للمحركات والسيارات، إذ عد من البدائل الناجحة لمصادر الطاقة الاخرى بما فيها النفط ذاته، كون الغاز وقود نظيف لا يترك مخلفات او ملوثات بحجم تلك المخلفات التي يتركها النفط الخام في عمليات استخراجه ونقله وتكريره، كما ان عملية نقل الغاز اسهل وأرخص بكثير من نقل النفط الخام، لاسيما مع التطور الحاصل في نقل الغاز بواسطة الانابيب او الناقلات العملاقة، فضلاً عن الشاحنات(٤٤).

من جهة اخرى اهتم العراق منذ البدايات الأولى في القرن العشرين التي تمت فيها عمليات انتاج النفط الخام باستغلال الغاز المصاحب، الذي تبلغ نسبته (٧١٪)(٤٥)، لأنه من اكثر انواع الغازات المتواجدة فيه، لاسيما في الحقول النفطية الشمالية(٤٦)، إذ يمتلك العراق ثروة هائلة من الغاز المصاحب المتواجد في تلك الحقول، وهو ما مكنت العراق ان يأتي في المرتبة العاشرة عالمياً باحتياطي يقدر بـ(١٣٧ تريليون قدم مكعب)، فضلاً عن المساحة التي لم تستكشف من أراضيه التي قدرت بـ(حدود ٨٠ في المئة)(٤٧)، إذ توجد اكبر كميات الغاز المصاحب العراقي في الحقول التابعة لشركة نفط الشمال بنسبة تشكل نسبة (٩٠٪)، لاسيما في حقول: (كورمور، جمجمال، جمبور، عجيل، باي حسن، خباز، وعكاز)(٤٨)، فضلاً عن تلك الحقول الوسطى والجنوبية، فمنذ بدايات القرن العشرين، بدء العراق بإنتاج الغاز عند اكتشافه في حقل كركوك (بابا كركر) في عام ١٩٢٧، عن طرق شركة نفط العراق وهو ما مثل انعطافاً كبيراً في الاقتصاد العراقي(٤٩).

كانت عمليات استغلال الغاز المصاحب آنذاك تتم على نطاق بسيط مرتبط بتشغيل محطات العزل ومعامل التكرير، في حين ان الجزء الأكبر منه يتم احراقه، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى عقد الستينات من القرن ذاته، التي بدأت فيها عمليات الاهتمام باستغلاله على

نطاق أوسع، إذ تم في عام ١٩٦١، لاسيما بعد مباحثات بين الحكومة العراقية وبين الشركات الاجنبية على موضوع الغاز، وتم الاتفاق على استثمار الغاز المصاحب الزائد عن حاجة تلك الشركات[٥٠]، باشرت في عام ١٩٦٦، عمليات تأسيس معمل لفصل الغاز المصاحب واستخلاصه من مواد الكبريت في محافظة كركوك، كما تمت عمليات مد خطوط الانابيب الخاصة بنقل الغاز لمعالجته في (معمل التاجي للغازات النفطية)، إلى ان تم اكمال ذلك المشروع في عام ١٩٦٨، وتأخر انتاج المعمل لأسباب فنية الى عام ١٩٧٢، والذي قام بدوره بتوفير الغاز للاستهلاك المنزلي ولبعض المنشآت الصناعية، والذي لا يزال يعمل حتى وقتنا الحالي[٥١].

على اثر زيادة عدد السكان الذي رافقه زيادة الطلب والحاجة الى الغاز السائل، قررت الحكومة العراقية في عام ١٩٧٩، في المباشرة بأنشاء مشروع معمل غاز الشمال في كركوك، في منطقة (k1)، والذي يقع بالقرب من محطات عزل الغاز التابعة لـ(حقول كركوك – بابا كركر، باي حسن وجمبور)، مع شبكة انابيب تمتد من شمال العراق الى جنوبه، فضلاً عن نقل الغاز المسال التي امتدت من كركوك إلى الموصل[٥٢].

بلغت الطاقة الانتاجية لمعمل غاز الشمال (٥٢٠ مليون قدم مكعب في اليوم)، وبواقع وحدتين لاستخلاص الغاز المصاحب المكون من الميثان، واستخلاص الغاز السائل المكون من مواد البروبان والبيوتان، فضلاً عن عزل المكثفات الهيدروكربونية والتخلص من الغازات الحامضية[٥٣]، ثم بعد تلك المرحلة يتم ارسال الغازات المعالجة الى معمل التاجي للغازات النفطية بواسطة الانابيب، ليتم بعد ذلك استهلاكه في محافظات الشمالية، لاسيما كركوك، نينوى، السليمانية، واربيل وغيرها[٥٤].

على الرغم من تخصيص شركة نفط الشمال في عام ٢٠٠٤، محطات خاصة يتم فيها العزل الأولي للغاز المصاحب للنفط في محطات عزل الغاز البالغ عددها (٢٤محطة) توزعت في حقول: (كركوك – بابا كركر، جمبور، باي حسن، خباز عجيل، عين زالة، القيارة، بطمة، صفية ونفطخانة)، إلا انه بقيت مستويات انتاج الغاز في شركة نفط الشمال بالتنسيق مع شركة غاز الشمال[٥٥]، في مستويات متدنية[٥٦]، فاقمه تلكؤ الجانب الامريكي في عام ٢٠٠٥، من اطلاق التخصيصات المالية الكافية التي وعد بها لإعمار قدرات الشركتين في رفع مستويات الانتاج من الغاز المصاحب، وهو ما اعاق تنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية لشركة نفط الشمال بالتنسيق مع شركة غاز الشمال، لعام ٢٠٠٥، مما ادى الى استمرار تدني الانتاج واستمرار الهدر الحاصل في الحقول النفطية جراء حرق الغاز بدلاً من الاستفادة منه في سد متطلبات الحاجة المحلية، فضلاً عن امكانية تصدير كميات كبيرة منه[٥٧].

وكخطوة من الحكومة العراقية في زيادة كمية انتاج الغاز في شركة نفط الشمال بالتنسيق مع شركة غاز الشمال والتقليل من حدة المحروق منه، ضمت الحكومة العراقية في جولات التراخيص تطوير تلك المسألة، إذ ضمت جولة التراخيص الاولى التي تمت في ٣٠ ايلول ٢٠٠٩، وايضاً في جولة التراخيص الثانية في ٢٠ تشرين الاول ٢٠١٠، استثمار الغاز في (حقل عكاز)، بزيادة طاقته الانتاجية إلى (٤٠٠ مقمق ي اليوم)[٥٨].

على الرغم من الدور المهم الذي أدته شركة نفط الشمال بالتنسيق مع شركة غاز الشمال في استلام الاخير للغاز المصاحب من الحقول النفطية الشمالية، وقيام بعمليات تصنيعه واستغلاله بكميات جيدة الى حد ما، إلا انه ما تزال كميات كبيرة من ذلك الغاز تهدر عن طريق حرقه، إذ اشارت التقديرات من أن معدل إنتاج الغاز المصاحب في شركة نفط الشمال تقريباً بلغ خلال مدة الخمس سنوات (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧) حوالي (٥.٤ مليار متر مكعب سنويا) يحرق نحو (٥٨٪) منه[٥٩]، وسط اهمال الحكومات العراقية المتعاقبة في تأخير تطوير استخراج واستثمار وصناعة الغاز، لأنها لم تولِ صناعة الغاز الاهتمام المطلوب وركزت على النفط لتضيع بذلك فرصة على العراق في تعظيم الموارد الاقتصادية ، وهو ما شكل معضلة اخرى ساهمت في التقليل من مستويات انتاج الشركة من الغاز هذه المرة، مع غياب الدعم الحكومي في ذلك، كما قلل ايضاً من فرص توفير كميات كبيرة من الحاجة المحلية من الغاز[٦٠]، ويبين الجدول أدناه: (كميات الغاز المصاحب المنتج في الشركة ونسب استغلاله منذ عام ٢٠٠٩-٢٠١٤).

**الجدول رقم (٦) المنتج من الغاز المصاحب وكميات المستثمر والمحروق منه في شركة نفط الشمال لمدة من عام (٢٠٠٩ – ٢٠١٤)/مقمق[٦١].**

| السنة | كمية الغاز المستثمر | كمية الغاز المنتج | كمية الغاز المحروق | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٩ | ١٧٢٤٣٧ | ٢٣١٥٧٤ | ٥٩١٣٧ | ٪٢٥.٥٣ |
| ٢٠١٠ | ١٨٢٥٦٦ | ٢٣٢٠٥٣ | ٤٩٤٨٧ | ٪٢١.٣٢ |
| ٢٠١١ | ١٨٠٢٩٥ | ٢٢٣٢١٦ | ٤٢٩٢١ | ٪١٩.٢٤ |
| ٢٠١٢ | ١٧٩٥٨٢ | ٢٢٤٤٠٧ | ٤٤٨٢٥ | ٪١٩.٩٨ |
| ٢٠١٣ | ١٦١٣٤٦ | ٢٣٠١١٢ | ٦٨٧٦٦ | ٪٢٩.٨٨ |
| ٢٠١٤ | ١٥٠٣٢٤ | ١٩٠١٢٤ | ٧٠٨٠٠ | ٪٣٧.٢٣ |

يتضح من الجدول اعلاه تباين نسب الغاز المصاحب المحروق بين سنة واخرى ووفق ما تبين من الجدول من سنة لأخرى، حسب اختلاف كميات الاستهلاك وكميات الانتاج وظروفه، بالنسبة لشركة نفط الشمال وشركة غاز الشمال، وحسب كميات الغازات المستغلة من الحقول النفطية، وتوفر توليد الطاقة الكهربائية.

**(د). مشكلة ضعف منظومة تصدير نفط الشركة**

واجهت شركة نفط الشمال، مشكلة تفاقمت اثارها السلبية منذ عام ٢٠٠٣، حتى نهاية مدة الدراسة في عام ٢٠١٤، تمثلت في ضعف المنظومة التصديرية لنفطها الخام، وتأتي تلك المشكلة في المرتبة الاولى بالنسبة للمشاكل الفنية والادارية التي عانت منها الشركة طيلة تلك المدة، التي زادت اثارها السلبية جراء الظروف الامنية الصعبة فضلاً عن المشاكل السياسية التي كانت تحدث بين فترة واخرى بين الحكومة المركزية وبين حكومة اقليم كردستان على ملف النفط والطاقة[٦٢].

إذ من بين جميع الخطوط الخاصة بنقل النفط من الحقول الشمالية، التي بلغ عددها (٤ خطوط رئيسة)[٦٣]، كان هناك خط واحد يعمل، وهو الخط العراقي – التركي، أو خط كركوك – جيهان التركي، الذي يتكون من انبوبان بنفس المسار، الأول انجز في عام ١٩٧٧، بطول (١٠٠٥ كم – وبطاقة ١ مليون برميل يومياً)، والذي توقف عن التصدير بسبب الدمار الذي لحق به بعد عام ٢٠٠٣، في منقطة فيشخابور، وهكذا بقي الاعتماد على الانبوب الثاني الذي أنجز في عام ١٩٨٨، وبلغ طوله (٦٠٠ ميل)، بطاقة نقل بلغت (١,٦٥ مليون برميل يومياً)، كما انه تعرض في تموز ٢٠٠٣، من اضراراً كبيرة جراء انهيار احد الجسور على جزء من مساره قرب مدينة بيجي، اثر الضربات الجوية الامريكية في بدايات الحرب تلك، وقد تم اصلاح معظم تلك الاضرار في اواخر عام ٢٠٠٥[٦٤]، تعرض الخط الى هجمات عدة، أدت الى توقف التصدير مرات عدة والحقت به اضراراً بالغة، والخط الان يعمل بمسار الانبوب الواحد لتصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي، وجدير بالذكر ان حكومة اقليم كردستان قامت بربط خط انبوب حقولها النفطية مع انبوب الخط الاول لتصدير النفط عبر ميناء جيهان، وهي تصدر ما يقارب من (٥٠٠,٠٠٠ الف برميل يومياً)، وبطبيعة الحال كان عمليات التصدير من قبل حكومة الاقليم عبر الانبوب تتم على حساب الكميات المصدرة من شركة نفط الشمال، لا بل قلل من امكانية زيادة تصدير النفط من الشركة[٦٥]، أما بالنسبة لخط النقل النفطي الموصل – حيفا الذي افتتح عام ١٩٣٢، بلغ طوله (١٠٠٨ كم) وبطاقة (٣٥٠ الف برميل يومياً)، عبر ثلاث محطات ضخ

داخل العراق، واثنان داخل الاردن[٦٦]، أغلق بشكل تام بعد نكبة عام ١٩٤٨، واحتلال الكيان الصهيوني معظم الاراضي الفلسطينية ومنها مدينة حيفا حتى يومنا الحالي[٦٧].

فضلاً عن خط النقل النفطي كركوك – بانياس (السوري) – طرابلس (اللبناني)، الذي يعرف بالخط (العراقي– السوري)، أنشأته شركة نفط العراق في عام ١٩٣١، هدفه نقل النفط من حقول كركوك الى ميناء بانياس السوري وميناء طرابلس اللبناني على البحر المتوسط بواسطة الانابيب، تكون من ثلاث انابيب لنقل النفط الخام، بطاقة بلغت (٣٠٠ الف برميل يومياً)، لمسافة قدرت بـ (٨٠٠ كم)، عبر خمس محطات ضخ توزعت في كركوك ومحطات اخرى تواجدت في سوريا ولبنان، وما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، استخدمت سوريا والعراق الخط للتحايل على العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن على العراق، وتم تصدير النفط منه بطاقة بلغت (٢٠٠ الف برميل يومياً)، في الوقت الذي كانت الدولتان تدرسان امكانية اقامة خط جواز جديد له، لكن عمليات الضخ توقفت تماماً في ذلك الانبوب في شهر اذار ٢٠٠٣[٦٨].

وبعد الاحتلال الامريكي تعرض جزء كبير منه للتدمير، لاسيما في الجزء الرابط بين كركوك وحديثة وفي عام ٢٠٠٧، ومن اجل رفع قدرات الطاقة الانتاجية من حقول شركة نفط الشمال وقعت الحكومة العراقية مع نظيرتها السورية على اتفاق قضى بإعادة تشغيل ذلك الخط واكمال المعدات والمنشآت الخاصة بعمليات نقل النفط عبر الخط، إلا ان ذلك الاتفاق لم يفعل على ارض الواقع لأسباب امنية وسياسية[٦٩].

أما بخصوص الخط الاستراتيجي: الذي يعد أهم وأضخم خط انابيب عراقي لنقل النفط، تم افتتاح ذلك الخط في ١٩٧٧، إذ يربط ذلك الخط منظومة تصدير الحقول النفطية الشمالية بمنظومة تصدير الحقول النفطية الجنوبية، ويتكفل بنقل نفط الجنوب والشمال باتجاهين بطول (٨١٠ كم) عبر انبوبين بنفس المسار، الاول بقطر (٤٢) بوصة لنقل النفط الخام، في حين الثاني (١٨) بوصة لتوفير الغاز بمحطات الضح، تبلغ طاقة كل منها (٧٠٠ الف برميل يومياً)، الذي يسمح بتصدير نفط شركة الشمال من حقولها في كركوك من محطة ضخ (k3) عبر الخليج العربي[٧٠]، هو الاخر تعرض للدمار الكبير بعد عام ١٩٩١، ولم يتم اصلاحه الى الان وهو متوقف عن العمل بشكل كلي، كما انه خارج إمكانات شركة نفط الشمال الذاتية التي يمكنها من اصلاحه، نظراً للجهد والمال الكبيرين اللازمين لإعادة اصلاح ذلك الخط الاستراتيجي، يتضح مما سبق كيف اثرت تلك المشكلة التي تفاقمت اثارها نتيجة الاوضاع السياسية والامنية التي عانى منها العراق بعد عام ٢٠٠٣ وصولاً إلى عام ٢٠١٤، في تراجع مستويات الطاقة

الانتاجية لشركة نفط الشمال بشكل كبير جداً عما عليه قبل تلك المدة، إذ فقدت الشركة قدرة تصديرية بلغت (١,٩٠٠ مليون برميل في اليوم)[٧١].

**(هـ). مشكلة تراجع خصائص نفط الشركة ومعالجتها**

كانت للممارسات الخاطئة والمتعبة في عمليات استخراج النفط من الحقول النفطية الشمالية، اثرها الكبير في التقليل من جودة خصائص النفط في بعض تلك الحقول، وهو ما أثر سلباً في حجم مستويات الانتاج في شركة نفط الشمال، ومنها تلك الاعمال والممارسات المتبعة في ادارة الحقول قبل عام ٢٠٠٣، إذ كان يتم إعادة حقن الفائض من زيت الوقود ومخلفات التكرير داخل ابار الحقول، وهو ما نتج عنه زيادة في لزوجة النفط المستخرج من تلك الحقول، وانخفاض جودة كثافة ونوعية المشتقات النفطية التي يتم اعادة تكريرها في المصافي الشمالية، ويبين الجدول أدناه: (خصائص عدة حقول في شركة نفط الشمال وتباين كثافتها وموادها من حقل لأخر)[٧٢].

**الجدول رقم (٧) خصائص النفط الخام في بعض حقول شركة نفط الشمال**[٧٣].

| الحقول النفطية | الكثافة النوعية | المحتويات الشمعية | نسبة الكبريت | نسبة الكيروسين وزيت الغاز | نسبة الكازولين |
|---|---|---|---|---|---|
| **كركوك – بابا كركر** | ٣٦ | ٣.١٠ | ٢.٣ | ٣٥.٥ | ٢٥.١ |
| **باي حسن** | ٣٢ | ٢.٨٠ | ٢.٢ | ٢٨.٨ | ٢٥.٣ |
| **جمبور** | ٤١ | ٤.٠٩ | ٠.٦ | ٢٩ | ٢٥.٢ |
| **خباز** | ٣٨ | ٣.١٩ | ٢.١ | ٣٠ | ٣٥.٩ |
| **القيارة** | ١٥ | ١.١٨ | ٨ | – | – |
| **عين زالة** | ٣١ | ٣.٩٠ | ٣ | ٢٩ | ٢٤.٢ |
| **عجيل** | ٣٦ | ٢.٥٠ | ٢ | ٣٥ | ٢٥.٢ |

على سبيل المثال لا الحصر فإذا ما اخذنا حقلي كركوك (بابا كركر – باي حسن)، كنموذج فان المحتوى الكبريتي في ابار تلك الحقول تبلغ (٣ %)، و (٤ %) من محتويات المواد الشمعية[٧٤]، ونسبة الكيروسين وزيت الغاز فتتراوح من (٢٨ – ٣٥ %) من اجمالي حجم النفط الموجود. يتضح مما سبق كيف ان مشكلة تراجع خصائص النفط الخام للحقول الشمالية، انعكس سلباً على اسعار النفط التابع لشركة نفط الشمال في الاسواق العالمية، فضلاً عن ان اثار السلبية

لتلك المشكلة بقيت تواجهها مصافي تكرير النفط في المصافي الشمالية، التي من ابرزها ارتفاع تكاليف الاستخراج والنقل والتكرير.

## الاستنتاجات

توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١. شكل احتلال الولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها للعراق في عام ٢٠٠٣ ضرراً كبيراً على شركة نفط الشمال ومنشآتها الملحقة بها، نتيجة للتدمير والتخريب الذي تعرضت له خطوط الأنابيب وشبكة الطاقة الكهربائية وبعض الحقول الخاصة بالشركة، مما اضر بأعمال ونشاطات الشركة طيلة فترة الاحتلال الامريكي حتى وقتنا الحاضر.
٢. كان للأوضاع الامنية والسياسية أثراً في عرقلة النشاط الاقتصادي لشركة نفط الشمال، مما أدى إلى اضطرابات متكررة في كميات الاستخراج والانتاج والنقل والتصدير من الحقول الشمالية، وخروج حقول نفطية عدة خارج صلاحيات ادارة الشركة مما سبب في انخفاض حجم إيراداتها، وأدى بدوره الى ضعف الصناعات النفطية العراقية في شركة نفط الشمال وأضعف بالتالي قدراتها الإنتاجية والتصديرية وحتى الاستثمارية.
٣. اسهمت سياسات حكومة الاحتلال المؤقتة، فضلاً عن سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة خلال مدة الاحتلال الامريكي حتى عام ٢٠١١ في إعادة تأهيل بعض مرافق ومنشئات شركة نفط الشمال، ومساهمتها في القطاع النفطي العراقي إلا ان ذلك التأهيل لم يكن بالمستوى المطلوب الذي كانت تحققه الشركة بالمقارنة في الفترة التي سبقت احتلال العراق.
٤. اثرت الاوضاع الامنية والسياسية الصعبة التي مر بها العراق منذ بداية الاحتلال الامريكي حتى نهاية عام ٢٠١٤، سلباً على تراجع مستويات الانتاج في شركة نفط الشمال وعلى واقع الصناعات الاستخراجية والانتاجية للنفط ضمن النطاق الجغرافي لحدود الشركة الممتد على اربع محافظات (كركوك، نينوى، صلاح الدين، الانبار)، إذ واجهت حقول تلك المحافظات الشمالية، العديد من الهجمات المسلحة والتخريب والتدمير، والتوقفات فضلاً عن المشاكل الفنية والادارية والاوضاع السياسية المضطربة التي عانى منها العراق.

## الهوامش

## References

(١) مـازن البنـدك، قصـة الـنفط، دار القـدس، القـاهرة ، ١٩٧٤، ص٦١-٦٢؛ ماجـد صـدام سـالم، الاهميـة الجيوستراتيجية لحقول في محافظة كركوك (دارسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٦٩.

(٢) جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الاوسط، مطبعة الاهلية، بيروت، ١٩٧٧، ص٣٠؛ مازن البندك، المصدر السابق، ص٦٣.

(٣) حكمت سامي سليمان، نفط العراق( دارسة سياسية واقتصادية) ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٥٨، ص١١٠-١١١.

(٤) كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، الصناعة النفطية في العراق( التحديات والافاق) ، مركز العراق للدراسات ، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٧.

(٥) عبد الرزاق خضر حسن محمد العبادي، المصدر السابق، ص٧٨.

(٦) زياد فاضل عبدالله، التباين المكاني لصناعتي استخراج النفط وتكريره في شركتي نفط الشمال والمصافي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠، ص١٤.

(٧) عبد السلام لفته سعيد وشيماء عبد الكريم محي الدين، التحليل الاستراتيجي لأسباب تلكؤ مشاريع الخطة الاستثمارية لشركة نفط الشمال وعلى وفق مصفوفة SWOT: دراسة حالة ، مجلة "كلية الدارة والاقتصاد"، جامعة بغداد، مج (٢٥)، العدد (١١٥) ، ٢٢أيار ٢٠١٩، ص٨.

(٨) للتفاصيل عن تأسيس شركة نفط الشمال وقانونها ينظر: الملحق رقم (٢)

(٩) للتفاصيل عن قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ ينظر : الملحق رقم (٣)

(١٠) شركة نفط الشمال ، موقع وزارة النفط العراقية: http://www.noc.gov.iq وقت الزيارة ٤,٠٠ عصراً ٢٠٢٢/٥/٢٢

(١١) زياد فاضل عبدالله ، المصدر السابق، ص١١٨.

(١٢) حسن لطيف كاظم الزبيدي وهيثم عبدالله سلمان واخرون، نفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي: رؤية مستقبلية، مركز دراسات العراق، ص٣٧-٣٨.

١٣(١٣) زياد فاضل عبدالله ، المصدر السابق، ص١١٨.

(١٤) المصد نفسه ، ص١١٦.

(١٥) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة النفط العراقية، معدلات انتاج النفط العراقي ، بيانات وإحصائيات منشورة .

**ملاحظة:** تم اختيار أربع سنوات التي تبدأ منذ عام ٢٠١١، وهي السنة التي شهدت انتهاء الاحتلال الامريكي للعراق، حتى عام ٢٠١٤، وهي السنة الاخيرة من مدة الدراسة.

(١٦) خالد قاسم بويش، استثمار الغاز الطبيعي في العراق: الواقع والافاق المستقبلية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٧، ص٩٥-٩٧ ؛ فؤاد قاسم الأمير، الجديد في القضية النفطية العراقية، نشر دار الغد، توزيع دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠١٢ ، ص٢٢٢-٢٢٣.

(١٧) جعفر طالب أحمد وكوثر محمد دهيم، السياسة النفطية العراقية ودورها في اقتصاده، مجلة "الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية"، العدد (١٥) ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ، ٢٠١٤، ص١١-١٢.

(١٨) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: زياد فاضل عبدالله، المصدر السابق، ص٨٨.

(١٩) وزارة التخطيط ، تقرير اسواق النفط في العالم ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية - قسم دراسات السوق، ٢٠١٥، ص٨-٢٤.

(٢٠) زياد فاضل عبدالله ، المصدر السابق، ص٨٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص٨٧.

(٢٢) بتول صراوة عبادي وسجاد خالد عبدالرحمن، ضمانات الاستثمار في عقد استخراج النفط واستغلاله: دراسة في جولات التراخيص النفطية العراقية ، بحث ألقي في المؤتمر الاول لكلية القانون، جامعة ميسان، بتاريخ ٢٥ ايار ٢٠١٩، ص٩.

(٢٣) زياد فاضل عبدالله ، المصدر السابق، ص٩١.

(٢٤) زياد فاضل عبدالله ومنى علي دعيج، التباين المكاني لإنتاج النفط الخام في شركة نفط الشمال للمدة من ١٩٩٩-٢٠١٩، مجلة "آداب الفراهيدي"، كلية الآداب جامعة تكريت، مج (١٣)، العدد (٤٦)،٢٠٢٠، ص٢١٧.

(٢٥) المصدر نفسه ، المصدر السابق، ص٢١٩.

(٢٦) المنشأت الرئيسية في شركة نفط الشمال ، المصدر السابق، منشور في موقع شركة نفط الشمال، على الموقع الالكتروني الاتي: www.noc.gov.iq وقت زيارة الموقع ٤,٥٠ صباحاً ٢٠٢٢/٨/٥

(٢٧) المنشأت الرئيسية في شركة نفط الشمال ، المصدر السابق.

(٢٨) زياد فاضل عبدالله ومنى علي دعيج، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٢٩) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: زياد فاضل عبدالله، المصدر السابق، ص٢٥٧.

(٣٠) زياد فاضل عبدالله ومنى علي دعيج، المصدر السابق، ص٢٢٠-٢٢١.

(٣١) زياد فاضل عبدالله، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٣٢) بتول صراوة عبادي وسجاد خالد عبدالرحمن، ضمانات الاستثمار في عقد استخراج النفط واستغلاله: دراسة في جولات التراخيص النفطية العراقية ، بحث ألقي في المؤتمر الاول لكلية القانون، جامعة ميسان، بتاريخ ٢٥ ايار ٢٠١٩، ص٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٠.

(٣٤) زياد فاضل عبدالله، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٣٥) بتول صراوة عبادي وسجاد خالد عبدالرحمن، المصدر السابق، ص١٠.

(٣٦) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على، بيانات شركة نفط الشمال، قسم التخطيط والمتابعة، إحصائيات سنة ٢٠١٩.

(٣٧) زياد فاضل عبدالله ومنى علي دعيج، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٣٨) حسن لطيف كاظم الزبيدي وهيثم عبدالله سلمان واخرون، المصدر السابق، ص٣٦-٣٨.

(٣٩) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: زياد فاضل عبدالله ومنى علي دعيج، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(٤٠) توقفت عمليات الحفر والاستصلاح بسبب التحديات الامنية التي حدثت في عام ٢٠١٤. ومن الجدير بالذكر انه تم افتتاح الجدول في عام ٢٠٠٩ ،لأنها السنة الفعلية التي بدأت فيها عمليات شركة الحفر العراقية، نظراً لتحسن الاوضاع الامنية في مناطق شركة نفط الشمال، حتى عام ٢٠١٤، وهي السنة الاخيرة من مدة الدراسة.

(٤١) خالد قاسم بويش، استثمار الغاز الطبيعي في العراق: الواقع والافاق المستقبلية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٧، ص٨-٩ ؛ زياد فاضل عبدالله ، المصدر السابق، ص٢٥٠ .

(٤٢) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، المصدر السابق، ص١٠٩-١١٠؛ زياد فاضل عبدالله ومنى علي دعيج، المصدر السابق ، ص٢٢٣.

(٤٣) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، المصدر السابق، ص١٠٩-١١٠.

(٤٤) ليث سلام عبد الرضا وجعفر طالب احمد، الآفاق الحالية والمستقبلية للغاز الطبيعي العراقي للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠١٦ ، مجلة "كلية الادارة والاقتصاد" ، جامعة واسط ، ص٨٦.

(٤٥)نبيل جعفر رضا وامجد صباح عبد العالي، صناعة النفط والغاز في العراق (الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ )، مجلة "دراسات استراتيجية"، العدد (١٩٨)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١٥، ص١٠-١١.

(٤٦) المصدر نفسه ، ص١١.

(٤٧) الغاز فرصة كبيرة للعراق... ولكن ، مقالة منشورة في موقع (اندبندنت عربية)، بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٢٢، في الموقع الإلكتروني الاتي: https://www.independentarabia.com/node/324381/ وقت زيارة الموقع ١١,٥٠ عصراً ٢٠٢٢/٨/٤

(٤٨) نبيل جعفر عبد رضا وامجد صباح عبد العالي، المصدر السابق، ص١١؛ خالد قاسم بويش، المصدر السابق، ص٧٧.

(٤٩) ليث سلام عبد الرضا وجعفر طالب احمد، المصدر السابق، ص٩٢.

(٥٠) زياد فاضل عبدالله ومنى علي دعيج، المصدر السابق، ص٢٢٤.

(٥١) نبيل جعفر عبد رضا وامجد صباح عبد العالي، المصدر السابق، ص٩.

(٥٢) حسن لطيف كاظم الزبيدي وهيثم عبدالله سلمان واخرون، المصدر السابق، ص٣٧-٣٨. خالد قاسم بويش، المصدر السابق، ص٨٨.

(٥٣) ليث سلام عبد الرضا وجعفر طالب احمد، المصدر السابق، ص٨٧ ؛ زياد فاضل عبدالله، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٥٤) المنشأت الرئيسية في شركة نفط الشمال ، المصدر السابق، منشور في موقع شركة نفط الشمال، على الموقع الالكتروني الاتي: www.noc.gov.iq

(٥٥) **شركة غاز الشمال:** تأسست في عام ١٩٩٨، وصدر تشريعها في عام ١٩٩٩، لتزاول اعمالها في نطاق المنطقة الشمالية التابعة لشركة نفط الشمال، من ابرز أهدافها استلام الغاز من الحقول الشمالية ومعالجته، تصنيع الغاز وكبسه لغرض ايصاله الى مواقع الاستهلاك ومنافذ التصدير عبر شبكة الانابيب الخاصة بذلك، تطوير وتوسيع معامل الغاز وخطوط الانتاج واقامة المشاريع والخطوط المكملة لها والجديدة ، للمزيد من التفاصيل ينظر: القوانين والتشريعات العراقية من ١٩٦٠ - ٢٠٠٦، شركة غاز الشمال: تأسيسها وأهدافها ، منشور في موقع (درر العراق)، في الموقع الإلكتروني الاتي: http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/9119.html وقت زيارة الموقع ٢,٥٠ ظهراً ٢٠٢٢/٨/٤

(٥٦) وزارة النفط ، شركة نفط الشمال ، الاستعراض الشامل، لسنة ٢٠٠٣؛ حسين حبيب حميد، دراسة عملية فقدان الطاقة الناجمة عن حرق الغاز المصاحب للنفط في شركة نفط الشمال: حقل خباز وحقل جمبور، مجلة الدارة والعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، مج ٩ ، العدد ٣ ، أيلول ٢٠١٦، ص٤-٥.

(٥٧) حسن لطيف كاظم الزبيدي وهيثم عبدالله سلمان واخرون، المصدر السابق، ص٥٥.

(٥٨) خالد قاسم بويش، المصدر السابق، ص٩٥-٩٧.

(٥٩) الغاز الطبيعي ومستقبل العراق الاقتصادي ، ورشة عمل اقامها قسم الفيزياء بكلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة كربلاء، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٨، في الموقع الالكتروني الاتي:

وقت زيارة الموقع ٦,١٥ عصراً ٢٠٢٢/٨/٤ https://ceps.uokerbala.edu.iq/wp/

(٦٠) الغاز فرصة كبيرة للعراق ولكن ، مقالة منشورة في موقع (اندبندنت عربية)، المصدر السابق.

(٦١) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة النفط العراقية، بيانات واحصائيات نسب الغاز المصاحب ، قسم التخطيط والدراسات، لسنة ٢٠١٩ ؛ خالد قاسم بويش، المصدر السابق، ص١٠٤-١٠٥.

(٦٢) زياد فاضل عبدالله ، التباين المكاني لانتاج النفط الخام في شركة نفط الشمال ، المصدر السابق، ص٢١٨.

(٦٣) خطاب صكار العاني، جغرافية العراق، ج٢، مطبعة الطباعة المركزية، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٢٢٦؛

(٦٤) عادل سيد احمد، أنابيب الطاقة ( الجغرافية تقود السياسة) ، مجلة "السياسة الدولية"، العدد (١٦٤)، نيسان ٢٠٠٦، ص٩٥.

(٦٥) زياد فاضل عبدالله ، التباين المكاني لصناعتي استخراج النفط وتكريره في شركتي نفط الشمال والمصافي ، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٦٦) خط النفط الاستراتيجي العراقي ـ الاردني ، مقالة مشورة في (جريدة العدالة)، بتاريخ ٩ كانون الاول ٢٠١٧، في الموقع الإلكتروني الاتي: http://aladalanews.net/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9% وقت زيارة الموقع ٦,٥٠ عصراً ٢٠٢٢/٨/٥

(٦٧) أحمد الفحص، النفط العراقي: كل ما تريد معرفته عن الحقول والإنتاج والبنية التحتية ، مقالة منشورة ، بتاريخ ٨ تشرين الاول ٢٠٢١، على الموقع الإلكتروني: https://www.almayadeen.net/news/economic/ وقت زيارة الموقع ٩,٥٠ ليلاً ٢٠٢٢/٨/٥

(٦٨)حكمت سامي سليمان، نفط العراق( دارسة سياسية واقتصادية) ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٥٨، ، ص١٢٥

(٦٩) زياد فاضل عبدالله ، التباين المكاني لصناعتي استخراج النفط وتكريره في شركتي نفط الشمال والمصافي ، المصدر السابق ، ص٢٤٩.

(٧٠) وزارة النفط ، شركة نفط الشمال ، الاستعراض الشامل، المصدر السابق.

(٧١)زياد فاضل عبدالله، المصدر السابق، ص٢٤٩.

(٧٢) زياد فاضل عبدالله ومنى علي دعيج، المصدر السابق، ص٢١٧.

(٧٣) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على، عادل طالب القيسي وداوود نعمان عبد الرزاق، المحتويات الشمعية في النفوط الخام لحقول شركة نفط الشمال والعوامل المؤثرة عليها ، مجلة "البحوث النفطية"، العدد (١٤)، ٢٠١٧، ص٤٧-٤٨.

(٧٤) **المواد الشمعية:** عبارة عم مواد هيدروكربونية صلبة، تتراوح نسبتها في النفط الخام من (١ – ٤٠ %)، حسب خصائص النفط وكثافته، تتطلب جهداً تتمثل في عمليات التسخين للتخفيف من اثارها في النفط، وفصل اكبر كمية ممكنها من النفوط التي ترتفع فيها نسبة المواد الشمعية ، للمزيد من التفاصيل ينظر: عادل طالب القيسي وداوود نعمان عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٤٥.